

## قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨١

يربط موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر  
للسنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة القومية لسكك حديد مصر للسنة المالية ١٩٨٢ / ٨١ بمبلغ ١٧٨٠٢٥٠٠٠ ج (مائة وثمانية وسبعون مليوناً وخمسة وعشرون ألفاً من الجنيهات) .

أولاً : ” الاستخدامات الجارية ” :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٢ / ٨١ بمبلغ ١٣٦٠١٧٠٠٠ ج (مائة وستة وثلاثون مليوناً وسبعة عشر ألف جنية) موزعة على الأبواب التالية :

( أ ) حملة الباب الأول - الأجور بمبلغ ٧٢٨٩٥٠٠٠ جنيها .

( ب ) حملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٣١٢٢٠٠٠ جنيها .

ثانياً : ” الاستخدامات الرأسمالية ” :

قدرت التحويلات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٢ / ٨١ بمبلغ ٤٢٠٠٨٠٠٠ جنية ( اثنان وأربعون مليوناً وثمانية آلاف جنية ) .

ثالثا : الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ١٣٦٠١٧٠٠٠ جنييه (مائة وستة وثلاثون مليوناً وسبعة عشر ألف جنييه) على الوجه التالي :

الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٣٦٠١٧٠٠٠ ج منه مبلغ ٥٠٥١٧٠٠٠ جنييه عجز جاري .

رابعا : "الإيرادات الرأسمالية" .

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ بمبلغ ٤٢٠٠٨٠٠٠ (اثنين وأربعون مليوناً وثمانية آلاف جنييه) . موزعة على الأبواب التالية :

(١) جملة الباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٢١٨٩٢٠٠٠ جنييه .

(ب) جملة الباب الرابع - القروض والتسهيلات الائتمانية بمبلغ ٢٠١١٦٠٠٠ جنييه قروض من الخزنة العامة .

( المادة الثانية )

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .  
بما لا يتعارض مع أحكام قانون إنشاء الهيئة .

( المادة الثالثة )

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

( المادة الرابعة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨١  
بصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٤٠١ ( ٢٣ يونيو سنة ١٩٨١ )

أنور السادات

